دور النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح بالمؤسسة الاقتصادية

- دراسة حالة مجمع صيدال

The role of the financial accounting system in enhancing the disclosure of the economic institution

- Case study of the Saidal Complex

د. بكيحل عبد القادر د. بربري محمد أمين

جامعة الشلف

الملخص:

يعتبر تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) في الجزائر منذ سنة 2010، خطوة أساسية لتعزيز الإفصاح المحاسبي بالمؤسسات الاقتصادية، ذلك كونه مستمد من المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، التي ظهرت أساسا لتلبية متطلبات الأسواق المالية الدولية، بتوفير معلومات مالية ذات جودة تسمح بإعطاء صورة صادقة عن وضعية المؤسسة وأدائها، ولذلك فإن إلتزام المؤسسات بتطبيق أحكام القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي، يؤدي إلى مزيد من الإفصاح المحاسبي في المؤسسات، وقد تبين ذلك من خلال دراسة حالة مجمَّع صيدال، باستعمال منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's) لقياس مستوى الإفصاح، حيث ارتفعت نسبة الإفصاح المحاسبي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من 25.75% إلى 51.43%، وذلك بفعل المتطلبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، خاصة في الجوانب المتعلقة بالقوائم المالية ومحتواها المعلوماتي، التي عرفت زيادة معلومات هامة وملائمة لاحتياجات اتخاذ القرار من طرف المستثمرين، باعتبارهم الفئة الأكثر اهتماما بالإفصاح، الذي يمكِّنهم من القيام بالرقابة على المسيرين، خاصة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة وتضارب المصالح بين المهتمين بالمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح المحاسبي، النظام المحاسبي المالي، ستاندرد آند بورز.

Abstract :

The application of the Financial Accounting System (SCF) in Algeria since 2010 is an essential step to enhance the accounting disclosure of economic institutions as it is derived from

the International Accounting Standards (IAS / IFRS), which was created to meet the requirements of the international financial markets. The institutional commitment to apply the provisions of Law 07-11 of November 25, 2007, which includes the accounting system, leads to more accounting disclosure in the institutions. This was revealed through the case study of the SIDAL complex, using a methodology Standard & Poor's (Standard and Poor's) to measure the level of disclosure. The accounting disclosure ratio increased from 25.75% to 51.43% due to the requirements of the financial accounting system, especially in the aspects related to the financial statements and their information content. And is appropriate to the decision-making needs of investors, as the most interested in disclosures, enabling them to supervise the managers, especially in the context of separation of ownership from management and conflicts of interest among those interested in the institution.
Keywords: Accounting Disclosure, Financial Accounting System, Standard & Poor's.

مقدمة

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي تمت في الجزائر من أجل الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، تم إجراء إصلاح محاسبي ليتلاءم مع متطلبات المرحلة الجديدة، خاصة وأن النظام المحاسبي المطبق في الجزائر منذ 1976 المتمثل في المخطط الوطني للمحاسبة (PCN)، كان يتماشى مع نظام الاقتصاد المخطط، من خلال توفيره معلومات مفيدة بالدرجة الأولى للدولة، على حساب أطراف أخرى أهمها المستثمرين، لكن بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق، يتغير الوضع، حيث يصبح القطاع الخاص يحظى بأهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، وخاصة من خلال الأسواق المالية، التي تتطلب توفير معلومات مالية ذات جودة موثوق بها وقابلة للمقارنة ومفيدة للمستثمرين في اتخاذ القرارات.

وعليه ومن أجل أصلاح المخطط الوطني للمحاسبة، كان لا بد من تحقيق الفعالية في ذلك، من خلال التوجه نحو معايير محاسبية معترف بها دوليا من خلال المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)، المطبقة في عدة دول من العالم من بينها دول الاتحاد الأوروبي، والتي كان الهدف من ظهورها هو تلبية متطلبات الأسواق المالية الدولية من المعلومات المالية المفيدة للمستثمرين، بالتركيز على الإفصاح المحاسبي، وبالتالي فإن النظام المحاسبي المالي (SCF) المستمد من هذه المعايير، يعمل على تعزيز الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية، وتتم دراسة ذلك من خلال دراسة حالة مجمَّع صيدال. وعليه يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي : " ما مدى تأثير النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح المحاسبي بمجمع صيدال ؟ " وللإجابة على السؤال الرئيسي يتم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية، من خلالها تتم الإجابة عن مختلف الأسئلة ذات الصلة بموضوع البحث:

- المحور الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي
- المحور الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي في إطار مبادئ حوكمة الشركات
- المحور الثالث: وضعية الإفصاح المحاسبي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي- دراسة تطبيقية في مجمّع صيدال

المحور الأول: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي

1- التعريف بالنظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، وتمت بداية تطبيقه على المؤسسات الاقتصادية في الجزائر في 01 جانفي 2010، وتم بموجب هذا القانون التخلي نهائيا عن المخطط الوطني للمحاسبة الذي كان مطبقا منذ 01 جانفي 1976. وتمت الإشارة إلى النظام المحاسبي المالي من خلال القانون 07-11 بربطه بالمحاسبة المالية، والتي عرفها نفس القانون بأنها " نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات عددية، وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان وأدائه، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ".[1]

2- مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي

تطبق أحكام القانون 07-11 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، ويستثنى من مجال تطبيقه الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، كما هو مبين فيما يلي:[2]

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الآخرين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مبسطة.

3- استحداثات النظام المحاسبي المالي

يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات أساسية جديدة:[3]

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب الممارسة المحاسبية في الجزائر من التطبيقات العالمية، والذي يسمح للمحاسبة بالسير وفق إطار تصوري ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد، وإنتاج معلومة مفصَّلة.
- توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير تطبيق المحاسبة لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية، والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللا إرادي في القواعد، مما يسهِّل فحص الحسابات والتحقق منها.
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحاليين أو المحتلمين، الذين يملكون معلومة مالية مفهومة تسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- إمكانية الكيانات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

4- أهداف النظام المحاسبي المالي

من الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي وضع أدوات تتكيف والبيئة الجديدة للجزائر، التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الارتباطية الجديدة لها، خاصة دخولها في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ذلك، الرغبة الملحة في تلبية احتياجات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين أو الدوليين.[4] كما يعمل النظام المحاسبي المالي على توفير معلومة مالية مفهومة وموثوق بها دوليا، تتمتع بشفافية أكبر، وقابلة للمقارنة وتؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين وتسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسات، وإعطاء صورة صادقة وحقيقية عن الوضعية المالية، الأداء والتغيرات في الوضعية المالية للمؤسسات، بتغليبه للواقع الاقتصادي على المظهر القانوني عند تسجيل التعاملات.[5]

5- الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي

تعتبر سنة 2007 بداية صدور الإطار التشريعي والقانوني للنظام المحاسبي المالي، ويمكن توضيح أهم المراسيم والقرارات المتعلقة به فيما يلي:[6]

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي.

- مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 يحدد أسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة.

- مرسوم تنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009، يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

- التعليمة الوزارية رقم 02 الصادرة في 29 أكتوبر 2009، المتضمنة إجراءات الانتقال للنظام المحاسبي المالي وتطبيقه أول مرة في 2010.

- الإشعار رقم 89 المؤرخ في 10 مارس 2011، المتضمن مدونة وقواعد سير الحسابات وعرض الكشوف المالية لمؤسسات التأمين وإعادة التأمين.

المحور الثاني: أهمية الإفصاح المحاسبي في إطار مبادئ حوكمة الشركات

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) الإفصاح المحاسبي، بأنه عرض القوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما، ويتعلق ذلك بشكل وتصنيف المعلومات الواردة في القوائم والتقارير المالية ومعاني المصطلحات الواردة بها، حيث تكون أكثر ملاءمة للتنبؤ بوضعية الشركة مستقبلا لاتخاذ القرار الاستثماري،[7] من خلال تخفيض حالة عدم التأكد لدى المستثمر عن الأحداث

الاقتصادية المستقبلية، بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد إلتزاماته.[8]

ويستخدم مصطلح الإفصاح المحاسبي ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية معها، بعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ. ويتم الإفصاح عن المعلومات سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة، في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على دفاتر وسجلات الشركة.[9]

وغالبا ما يعمل على ربط الإفصاح بالمجال المحاسبي، ويقصد هنا بالإفصاح المحاسبي أنه أحد المبادئ المحاسبية الرئيسية التي تلزم الوحدات بعرض المعلومات الملائمة عن النشاطات الاقتصادية كافة، أو بالشكل الذي يمكّن مستخدمي المعلومات من اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كتقييم الأداء وتقييم السيولة وربحية الشركة أو قدرتها على إحداث توسع ونمو في النشاط.[10]

2- أنواع الإفصاح المحاسبي

تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي في العناصر التالية:[11]

2-1- الإفصاح الكامل

يشير الإفصاح الكامل إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل بالنظر لأهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات. ولا يقتصر الإفصاح عن الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ إعداد القوائم المالية، التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.

2-2- الإفصاح العادل

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، إذ يتوجب إخراج القوائم والتقارير المالية بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

2-3- الإفصاح الكافي

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق، إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى، كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، فضلا عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.

2-4- الإفصاح الملائم

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ إنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين، وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

2-5- الإفصاح التثقيفي

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات، مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الاستثماري الحالي والمخطط ومصادر تمويله. ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية، يترتب عنها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

2-6- الإفصاح الوقائي

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لمستخدميها، والهدف الأساسي لذلك حماية المستثمر ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، بتوفير الحد الأدنى من المعلومات بصورة مبسطة إلى الحد الذي يجعلها مفهومة، لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. ويتفق الإفصاح الوقائي مع الإفصاح الكامل لأنهما يتضمنان المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

كما يتم التركيز على تقسيم الإفصاح من حيث إجباريته، وبذلك يمكن تقسيمه إلى إفصاح إجباري أو إلزامي، وإفصاح اختياري.

3- أهمية الإفصاح المحاسبي في إطار مبادئ حوكمة الشركات

عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، الحوكمة بأنها مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على تسيير الشركة ومجلس إدارتها والمساهمين فيها، وغيرهم من أصحاب المصالح، تحدد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها والرقابة على الأداء.[12] وتعتبر حوكمة الشركات بشكل عام بأنها القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، وبشكل أكثر تحديدا فإن هذا المصطلح يقدم إجابات لعدة أسئلة، منها: كيف يضمن المساهمون ألا تسيء الإدارة استغلال أموالهم ؟ وكيف يتأكد هؤلاء المساهمون بأن الإدارة تسعى إلى تعظيم ربحية أسهم الشركة وقيمتها في الأجل الطويل ؟ وكيف يتمكن حملة الأسهم وأصحاب المصالح من الرقابة على الإدارة بشكل فعال ؟[13]

وقد أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) سنة 1999، مبادئ لحوكمة الشركات تم تعديلها سنة 2004، وتتكون من ستة مبادئ أساسية، يؤدي الالتزام بها إلى ضمان تطبيق حوكمة الشركات.[14] وتتمثل فيما يلي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات.
- حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية.
- المعاملة المتساوية للمساهمين.
- دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
- الإفصاح والشفافية.
- مسئوليات مجلس الإدارة.

ويعد مبدأ الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات، نظرا لما يمثله من استقرار وشفافية وحماية لجميع الأطراف والمتعاملين في الأسواق المالية،[15] وضمان القيام بالإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، والتي لا تقتصر على المعلومات الآتية فقط:[16]

- النتائج المالية والتشغيلية للشركة.
- أهداف الشركة.
- الملكيات الكبرى للأسهم وحقوق التصويت.
- سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء التنفيذيين الرئيسيين، والمعلومات عن أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك مؤهلاتهم، وعملية اختيارهم، والمديرين الآخرين في الشركة، وما إذا كان يتم النظر إليهم باعتبارهم مستقلين.
- العمليات المتعلقة بأطراف ذات العلاقة بالشركة.
- عوامل الخطر المتوقعة.
- الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الآخرين.
- هياكل وسياسات الحوكمة.
- المراجعة السنوية بواسطة مراجع مستقل.

4- أهمية الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة

يؤدي الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية، متمثلا في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، وكذلك زيادة حجم عمليات السوق وتحقيق السيولة اللازمة، التي تشجع على التعامل فيها، الأمر الذي يؤدي بالتبعية إلى تخفيض تكلفة المعلومات، وزيادة العائد منها وتحقيق المنفعة لاقتصاد البلد.[17] ونتيجة للتعارض في المصالح بين الملاك والإدارة، ومن أجل التقليل منه يتم اللجوء إلى صيغ التعاقدات فيما بينهما، ويعتبر الإفصاح المحاسبي بما يوفره من تقارير ومعلومات مالية أحد وسائل الرقابة التي يستخدمها الملّاك لصياغة التعاقدات والرقابة على تنفيذها. فنظرا لأن مكافآت المديرين وما سيحصلون عليه من حوافز ترتبط بما تحققه المؤسسة من نتائج، فإن مديري المؤسسات يكون لديهم دافع ذاتي للإفصاح عن الأخبار سواء كانت أخبار جيدة أو أخبار سيئة. فالإفصاح عن الأخبار الجيدة سوف يجذب المستثمرين للمؤسسة،

وبالتالي يكون هناك حافز قوي لدى الشركات الناجحة ذات الأخبار الجيدة للإفصاح عن تلك الأخبار، حتى يتم تمييزها عن الشركات غير الناجحة، أما بالنسبة للمؤسسات التي لديها أخبار سيئة، فإن عدم الإفصاح عنها قد يعرّض مديري هذه المؤسسات للتقاضي، وبالتالي يكون هناك حافز لدى هؤلاء المديرين للإفصاح عن هذه المعلومات السيئة. ويلجأ المديرون في هذه الحالة عادة للإفصاح الاختياري، مثل الإفصاح عن تنبؤات الأرباح، وذلك لإبراز كفاءتهم ومقدرتهم على التوقع والاستجابة للتغيرات المستقبلية في البيئة الاقتصادية للمؤسسة.[18]

المحور الثالث: وضعية الإفصاح المحاسبي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي- دراسة تطبيقية في مجمّع صيدال

1- التعريف بمنهجية الدراسة

من أجل توضيح أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي المطبق في تعزيز الإفصاح المحاسبي، تم اختيار مجمَّع صيدال من أجل إجراء الدراسة التطبيقية، ومن أجل ذلك تمت دراسة التقارير المالية للمؤسسة المتمثلة في القوائم المالية، تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات الخارجي، وذلك قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، من أجل استنتاج الفرق، على مدى ثلاث سنوات، أي قبل سنة 2010 عندما كان المخطط الوطني للمحاسبة مطبقا وبعد سنة 2010 عندما تم تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي سنوات 2007، 2008 و2009 قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبعد التطبيق، أي سنوات 2013، 2014 و2015.

ومن أجل ذلك تم الارتكاز على منهجية معروفة على الصعيد الدولي في قياس الإفصاح المحاسبي والشفافية المالية، وهي منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standard and poor's) الصادرة في 16 أكتوبر 2002، بإصدار منهجية لقياس مستوى الشفافية والإفصاح في الأسواق المالية، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة والبنود يبلغ عددها 98، يتم البحث عن مدى توافرها في التقارير المالية السنوية المنشورة من طرف المؤسسات المدرجة، ليتم الحكم على مستوى الشفافية والإفصاح في السوق المالية، حيث كلما توفر أكبر قدر من هذه الخصائص كلما كان مستوى الشفافية والإفصاح مرتفعا.[19] علما أن الإفصاح المحاسبي هو وسيلة لتحقيق الشفافية.

2- أسئلة منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز لقياس الشفافية والإفصاح

تتضمن منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز 98 سؤال، موضحة كما يلي:[20]

المحور الأول: هيكل الملكية وحقوق المستثمرين: يتضمن 28 سؤال.

المحور الثاني: الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات: يتضمن 35 سؤال.

المحور الثالث: هيكل مجلس الإدارة وإجراءاته: يتضمن 35 سؤال.

ومن بين المحاور الثلاثة لمنهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز، يعتبر المحور الثاني هو الأهم الذي يمكن من خلاله استنتاج إن كان للنظام المحاسبي المالي دور في تعزيز الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة، والمتمثل

في الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات، الذي يحتوي على 35 سؤال متعلق بالجوانب المرتبطة بالإفصاح المحاسبي، وذلك من السؤال رقم 29 إلى غاية السؤال رقم 63 من منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز المتضمنة 98 سؤال.

وعليه يتم تحديد مستوى الشفافية والإفصاح بفحص كل من القوائم المالية، تقرير مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات لشركة صيدال، والبحث عن مدى توافر 35 عنصر متضمن في منهجية ستاندرد آند بورز، فإذا تم الإفصاح عن العنصر المعني، يتم منح نقطة واحد (1) وإذا لم يتم الإفصاح عنه يتم منح نقطة صفر (0).

3- التعريف بمجمّع صيدال

مجمّع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري، 80% منه مملوك من طرف الدولة و20% المتبقية تم التنازل عنها سنة 1999 عن طريق البورصة. تتمثل مهمة الشركة في تطوير وإنتاج وتسويق الأدوية.[21] أنشات الشركة في أفريل 1982، تبعا لإعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية، وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع باستقلالية في التسيير سنة 1989، في إطار الإصلاحات الاقتصادية. تملك المؤسسة تسعة مصانع للإنتاج، كما تملك جزء من رأس مال مؤسسات أخرى للأدوية، منها مؤسسة سوميديال (Somedial) ومؤسسة إيبرال(Iberal) .[22]

وفي إطار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، اتخذت الجمعية العامة غير العادية لشركة صيدال، بتاريخ 22 جوان 1998، قرارا تم بموجبه دخول الشركة إلى بورصة الجزائر للقيم المنقولة.[23] عن طريق فتح 20% من رأسمالها للمساهمين الخواص.

4- عرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية

فيما يلي تحليل نتائج الدراسة التطبيقية بمجمع صيدال، حول مساهمة النظام المحاسبي المالي في تعزيز الإفصاح المحاسبي.

4-1- قياس مستوى الإفصاح المحاسبي

يتضمن الجدول الموالي قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لمجمع صيدال قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي وفقا لمنهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز.

الجدول رقم (01): قياس الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات

		قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي	بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي
	الشفافية المالية والإفصاح عن المعلومات		
	اتجاهات الشركة		
1	هل تتم مناقشة إستراتيجية الشركة ؟	0	0
2	هل يتضمن التقرير تفاصيل عن نوع النشاط الذي تمارسه الشركة ؟	1	1

3	هل تعطي الشركة لمحة عن الاتجاهات السائدة في الصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه ؟	0	0
4	هل يتضمن تقرير الشركة تفاصيل عن المنتجات أو الخدمات التي تقدمها ؟	1	1
5	هل يتم تقديم تحليل للقطاعات وفقا لخطوط النشاط (أو الإنتاج) ؟	0	1
6	هل تفصح الشركة عن حصتها في السوق لجزء أو لكل أنشطتها ؟	0	0
7	هل يتضمن تقرير الشركة تنبؤات عن الأرباح الأساسية لأي نوع من منتجاتها أو خدماتها ؟	0	0
8	هل تقوم الشركة بتقديم تنبؤات عن الأرباح الأساسية لأي نوع من منتجاتها أو خدماتها بالتفصيل ؟	0	0
9	هل تفصح المؤسسة عن منتجاتها بشكل مادي (كميات وأحجام المنتجات) ؟	1	1
10	هل تقدم الشركة تنبؤات عن المنتجات من أي نوع كان ؟	0	0
11	هل تفصح الشركة عن خصائص الأصول المستخدمة ؟	0	1
12	هل تفصح الشركة عن مؤشرات الكفاءة (العائد على الأصول، العائد على الأموال الخاصة،...إلخ) ؟	0	0
13	هل تقدم الشركة أي نسب خاصة عن الصناعة أو النشاط الذي تعمل فيه ؟	0	0
14	هل تفصح الشركة عن خططها الاستثمارية للسنوات القادمة ؟	0	0
15	هل تفصح الشركة عن تفاصيل خططها الاستثمارية للسنوات القادمة ؟	0	0
	المجموع 1	3	5
	مراجعة السياسات المحاسبية		
16	هل يتم الإفصاح عن المعلومات المالية على أساس ربع سنوي ؟	0	0
17	هل تناقش الشركة سياساتها المحاسبية ؟	0	1
18	هل تفصح الشركة عن المعايير المحاسبية التي تستخدمها في حساباتها ؟	1	1
19	هل تقدم الشركة حساباتها طبقا للمعايير المحاسبية المحلية ؟	1	1
20	هل تقدم الشركة حساباتها بطريقة محاسبية بديلة طبقا لمعايير معترف بها دوليا ؟	0	0
21	هل تقدم الشركة الميزانية طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا ؟	0	1
22	هل تقدم الشركة جدول حساب النتائج طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا ؟	0	1
23	هل تقدم الشركة جدول تدفقات الخزينة طبقا لمعايير محاسبية معترف بها دوليا ؟	0	1
24	هل تقدم الشركة تسوية لحساباتها المعدة وفقا للمعايير المحاسبية المحلية لتتوافق مع طرق معترف بها دوليا ؟	0	0
	المجموع 2	2	6
	تفاصيل السياسات المحاسبية		
25	هل تفصح الشركة عن طرق تقييم الأصول ؟	0	1
26	هل تفصح الشركة عن معلومات حول طرق اهتلاك الأصول الثابتة ؟	0	1
27	هل تعد الشركة قوائم مالية مجمّعة ؟	1	1

	المجموع 3	1	3
	هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة		
28	هل تقدم المؤسسة قائمة للشركات التي تمتلك فيها حصة أقلية ؟	1	1
29	هل تقدم المؤسسة معلومات عن هيكل الملكية في الشركات التابعة ؟	1	1
30	هل توجد قائمة أو سجل للتعاملات التي تتم مع الأطراف ذات العلاقة ؟	0	1
31	هل توجد قائمة أو سجل لتعاملات المجموعة ؟	0	0
	المجموع 4	2	3
	معلومات عن مدققي الحسابات		
32	هل تفصح المؤسسة عن اسم الشركة التي قامت بتدقيق حساباتها ؟	1	1
33	هل تقوم الشركة بنشر تقرير مدقق الحسابات ؟	0	0
34	هل تفصح الشركة عن الأتعاب التي يتقاضاها مدقق الحسابات عن عملية التدقيق ؟	0	0
35	هل تفصح الشركة عن أي أتعاب أخرى يتقاضاها مدقق الحسابات عن خدمات أخرى غير متعلقة بعملية التدقيق ؟	0	0
	المجموع 5	1	1
	المجموع الكلي	9	18

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز والتقارير المالية لشركة صيدال

4-2- تحليل مستوى الإفصاح المحاسبي في مجمَّع صيدال

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مستوى الإفصاح المحاسبي عن المعلومات. حيث كانت الشركة تفصح قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي عن تسعة عناصر من بين 35 عنصر، بنسبة 25.71%، أما بعد التطبيق فزاد عدد العناصر المفصح عنها إلى 18، أي بنسبة 51.43%. ويرجع سبب زيادة النسبة إلى متطلبات الإفصاح عن المعلومات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، والمتضمنة في القوائم المالية وخاصة الملحق.

أولا- اتجاهات الشركة

من خلال تحليل المحور الأول المتمثل في اتجاهات الشركة، المتكون من 15 سؤالا، تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي زاد مستوى الإفصاح المحاسبي المتعلق باتجاهات الشركة، حيث إن مؤسسة صيدال كانت تفصح عن ثلاثة (03) عناصر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبعد تطبيقه أصبحت تفصح عن خمسة (05) عناصر، أي أن نسبة الإفصاح عن اتجاهات الشركة انتقلت من 20% إلى 33.33%، وذلك نتيجة لمتطلبات الإفصاح التي جاء بها النظام المحاسبي المالي، من خلال إطاره التشريعي.

- تقوم شركة صيدال بتقديم تحليل للقطاعات التي تنشط فيها وفقا لما نص عليه القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الذي يفرض الإفصاح ضمن الملاحق، عن تحليل العناصر ذات الأهمية القطاعية حسب كل قطاع نشاط وحسب كل قطاع جغرافي تنشط به المؤسسة، وتقسيم رقم الأعمال حسب فئات الأنشطة وحسب الأسواق الجغرافية،[24] فمثلا في سنة 2015 تفصح المؤسسة انه تم تحقيق 54% من مبيعات مجمّع صيدال، من طرف المراكز الإنتاجية المتواجدة في جسر قسنطينة وولاية المدية[25].

- وبموجب نفس القرار الصادر في 26 جويلية 2008،[26] تقوم الشركة بالإفصاح ضمن الملحق عن خصائص الأصول المستخدمة ، مثل أنواع الأصول المستعملة ومكوناتها.

ثانيا- مراجعة السياسات المحاسبية

يتضمن هذا المحور تسعة (09) أسئلة، ومن خلال دراسة الجدول أعلاه تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي زاد مستوى الإفصاح المحاسبي المتعلق بمراجعة السياسات المحاسبية، حيث إن مؤسسة صيدال كانت تفصح عن عنصرين (02) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبعد تطبيقه أصبحت تفصح عن ستة (06) عناصر، أي أن نسبة الإفصاح عن مراجعة السياسات المحاسبية انتقلت من 22.22% إلى 66.66%، بفضل التزامات الشركة للقانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

- زاد مستوى الإفصاح لان النظام المحاسبي المالي جاء بقوائم مالية جديدة تزيد من قابلية الفهم، ومتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية المعترف بها دوليا، والمتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول تغير الأموال الخاصة، جدول تدفقات الخزينة والملحق.[27]

- تقوم الشركة بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في مسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية وطرق المحاسبة والتقييم، تطبيقا لأحكام القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008[28].

ثالثا- تفاصيل السياسات المحاسبية

يتضمن هذا المحور ثلاثة (03) أسئلة، ومن خلال دراسة الجدول أعلاه تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- بالنسبة لهذا المحور كذلك زاد الإفصاح المحاسبي فيه بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث إن شركة صيدال كانت تفصح عن عنصر واحد فقد (01) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبعد تطبيقه أصبحت تفصح عن ثلاثة (03) عناصر، أي أن نسبة الإفصاح عن تفاصيل السياسات المحاسبية انتقلت من 33.33% إلى 100%. بفعل المتطلبات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي من خلال مختلف القوانين والمراسيم.

- يتم تقديم تفاصيل عن طرق تقييم الأصول وطرق اهتلاك الأصول الثابتة تطبيقا للقرار الصادر في 26 جويلية 2008.[29]

- تقوم شركة صيدال بإعداد الحسابات المجمَّعة للفروع التابعة لها مثل شركة سوميديال (Somedial) وشركة إيبيرال (Iberal)، وكذلك للمساهمات التي تعتبر أقلية (Participations minoritaires)، مثل شركة الجزائر للتسوية (Algérie clearing) التي تعتبر إحدى الشركات المكونة لبورصة الجزائر للقيم المنقولة.[30]

رابعا- هيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة

يتضمن المحور الفرعي الخاص بهيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة، أربعة (04) أسئلة، ومن خلال فحص الإجابات المتعلقة بأسئلة هذا المحور والمتضمنة في الجدول أعلاه، يتبين ما يلي:

- كان يتم الإفصاح عن عنصرين (02) وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبحت الشركة تفصح عن ثلاثة عناصر (03) من بين أربعة (04) عناصر، وبذلك انتقل مستوى الإفصاح المحاسبي الخاص بهيكل وتعاملات الأطراف ذات العلاقة من 50% إلى 75%.

- بالنسبة للشركات التابعة سواء بالأغلبية او حصص أقلية، تقوم شركة صيدال بالإفصاح عنها في تقرير مجلس الإدارة، مثلا تساهم شركة صيدال بـ59% في شركة سوميديال و80.54% في شركة إيبيرال، 2.34% في شركة الجزائر للتسوية و4.40% في شركة إنتاج الزجاج.[31]

- أما بالنسبة للعمليات التي تتم بين الأطراف ذات العلاقة مع الشركة، فيتم الإفصاح عنها طبقا للقرار الصادر في 26 جويلية 2008، بوجوب الإفصاح عن مختلف الإتفاقيات بين الشركة وأحد القائمين بإدارتها، بتقديم معلومات ضمن الملاحق حول حجم المعلومات التي تفرض على المؤسسات الإفصاح عنها، بذكر طبيعة العلاقات والتعاملات، حجم ومبلغ المعاملات، وطبيعة العمليات التي تتم بين الشركة الأم وفروعها والأطراف المرتبطة.[32]

خامسا- معلومات عن مدققي الحسابات

يتضمن هذا المحور أربعة (04) أسئلة حول مدققي الحسابات، ومن خلال تحليل الإجابات المتضمنة في الجدول أعلاه، يتبين ما يلي:

لم يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي في مستوى الإفصاح المتعلق بمدقق الحسابات في الشركة (محافظ الحسابات)، حيث إن الإفصاح المتعلق بهذا المحور في شركة صيدال يتم عن عنصر واحد (01) فقط من بين أربعة عناصر (04)، سواء قبل أو بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي بنسبة ثابتة تقدر بـ25%، بحيث تقوم الشركة بالإفصاح عن العناصر الآتية طبقا لما ينص عليه القانون التجاري:

- الإفصاح عن اسم ولقب محافظ الحسابات في تقرير مجلس الإدارة وتقرير محافظ الحسابات، ويتضمن محافظين اثنين للحسابات، بما أن لديها قوائم مالية مجمعة.[33]

- يتم الإفصاح عن رأي (Opinion) محافظ الحسابات حول صحة وعدالة القوائم المالية،[34] بينما لا يتم الإفصاح عن التقرير الكامل لمحافظ الحسابات.

خاتمة

من خلال دراسة هذا الموضوع تبين أن التخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة وتطبيق النظام المحاسبي المالي، أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي بالمؤسسة الاقتصادية بالجزائر، واتضح ذلك جليا من خلال دراسة حالة مجمَّع صيدال، باستعمال منهجية مستعملة ومعترف بها على الصعيد الدولي، المتمثلة في منهجية مؤسسة ستاندرد آند بورز (Standard and Poor's)، بالتركيز على المحور الثاني منها، والذي يضم 35 سؤال من بين 98 سؤال تتضمنها منهجية ستاندرد اند بورز لقياس الإفصاح المحاسبي والشفافية، باعتبار المحور الثاني هو الذي يعكس بشكل كبير الأسئلة المتعلقة بالإفصاح المحاسبي. حيث تبين من خلال نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح المحاسبي ارتفع من 25.71% إلى 51.43%، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، أي أنه قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي كان يتم الإفصاح عن تسعة (09) عناصر من بين 35 عنصر، وبعد التطبيق أصبحت الشركة تفصح عن 18 عنصر.

ومن خلال تحليل الإجابات المتعلقة بالأسئلة المطروحة، يتبين أن ارتفاع مستوى الإفصاح المحاسبي جاء بفعل إجبارية الإفصاح عن بعض الجوانب المهمة للمستثمرين، التي جاء بها القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي والمرسوم التنفيذي 156-08 والقرار الصادر في 26 جويلية 2008 المنبثقة عن القانون 07-11، باعتبار المستثمرين أهم فئة تهتم بالإفصاح، حيث إن شكل القوائم المالية فضلا عن انه متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، فإنه تمت إضافة عناصر أخرى تزيد من الإفصاح وخاصة الملحق وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة، مثل ما تنص عليه المعايير المحاسبية الدولية في الإطار المفاهيمي والمعياريين المحاسبيين الدوليين رقم 1 (IAS 1) "عرض القوائم المالية" ورقم 7 (IAS 7) "جدول تدفقات الخزينة"، ومختلف المعلومات الواجب تقديمها في الملحق حول السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة والتقديرات، وتقديم معلومات تفصيلية عن القطاعات التي تنشط بها المؤسسة حسب خطوط الإنتاج أو المناطق الجغرافية، مع الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة والعمليات التي تمت معهم، بالإضافة إلى الإفصاح عن الشركات التابعة بما فيها التي يتم فيها امتلاك حصة أقلية، وهي كلها معلومات تكون المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي ملزمة بالإفصاح عنها.

ويؤدي كل ذلك إلى زيادة الوضوح حول الوضعية المالية والأداء في المؤسسة، للفئات المهتمة بالمؤسسة، وخاصة المساهمين والمستثمرين باعتبارهم أصحاب الأموال في المؤسسة والفئة الأكثر تحملا للمخاطر، بحيث يمكنهم من خلال هذه المعلومات مراقبة أداء المسيرين، خاصة مع وجود انفصال للملكية عن الإدارة وتعارض المصالح بين المساهمين والمسيرين، وبالتالي يؤدي الإفصاح المحاسبي إلى التقليل من مشكلة الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات.

قائمة المصادر والمراجع:

[1]- قانون رقم 07-11 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة رقم 03.

[2]- قانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادتان رقم 4 و5.

[3]- تعليمة وزارة المالية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009، تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، الجزائر، نوفمبر 2009، ص: 02

[4]- كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 57

[5]- Samir MEROUANI, Le projet du nouveau système comptable Algérien, Anticiper et préparer le passage, mémoire de magistère en sciences de gestion, option management, l'école supérieure de commerce, Alger, 2006/2007, p: 92.

[6]- بكيحل عبد القادر، النظام المحاسبي المالي ومدى تأثيره في دعم الشفافية والإفصاح ببورصة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2016، ص ص: 65-71

[7] - فكير سامية، المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية- دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2014/2013، ص: 187

[8]- أمين السيد أحمد لطفي، علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المرجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص: 66

[9]- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص ص: 577-578

[10]- مفتاح صالح، معارفي فريدة، متطلبات كفاءة سوق الأوراق المالية، دراسة لواقع أسواق الأوراق المالية العربية وسبل رفع كفاءتها، مجلة الباحث، العدد 07، جامعة ورقلة، 2010، ص: 184

[11]- لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد الأول، سوريا، 2007، ص ص: 180-181.

[12]- OCDE, Principes de gouvernance d’entreprise du G20 et de l’OCDE, 2015, p: 11

[13]- أحمد علي خضر، حوكمة الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص: 82-83

[14]- OECD, Principles of Corporate Governance, OECD Publications Service, Paris, 2004, p: 14

[15]- أحمد علي خضر، مرجع سبق ذكره، 2012، ص: 125

[16]- أحمد علي خضر، الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ الحوكمة في قانون الشركات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص ص: 23-24

[17]- أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، 2009، ص ص: 78-79

[18]- عفت أبو بكر محمد الصاوي، دراسة دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات في إطار برنامج الخصخصة في مصر مع دراسة تطبيقية، رسالة لنيل درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2010، ص ص: 12-13

[19]- Standard & Poor’s, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results, United States of America, 2002, p: 03

[20]- Standard & Poor’s, Op-cit, p: 18

[21]- الموقع الالكتروني لمجمّع صيدال: www.saidalgroup.dz

[22]- الموقع الالكتروني لمجمّع صيدال: www.saidalgroup.dz

[23]- Groupe Saïdal, Notice d'information, Alger, 1998, p: 05

[24]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، ص ص: 39، 41

[25] - Groupe saidal, Rapport 2015 du conseil d'administration, p : 14

[26]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص ص: 38-39

[27] - القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره، المادة رقم 25.

[28]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص ص: 38-39

[29] - القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 39

[30] - Groupe saidal, Rapport 2015 du conseil d'administration, p : 35

[31] - Groupe saidal, Rapport 2015 du conseil d'administration, p : 24

[32]- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سبق ذكره، ص: 40

[33] - Groupe saidal, Rapport 2015 du conseil d'administration, p : 06

[34] - Groupe saidal, Rapport 2015 du conseil d'administration, p : 39